مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

غير مسموح بخروجه من المكتبة

العدد الرابع
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الموضوعية في أبحاث علم الاجتماع

الدكتور
عساف زكي بدر
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع
والخدمة الاجتماعية

١ – أهميـــة الموضوعية في الدراسات العلميـــة :

من معايير الجماعة العلمية ضرورة الالتزام بالموضوعية في البحث العلمي . ويقصد بالموضوعية البعد عن الذاتية (التحيز لرأي ذاتي ساذج أو رأي جماعي جاهز يوفر مكانة مميزة للباحث بين أفراد هذه الجماعة رغم أن الرأي ليس له سند من الواقع) والبعد عن التوجيه الأيديولوجي (الارتباط بنسق فكري متكامل يعتقد أنه الموصل إلى الحقيقة) والبعد عن الحكم القيمي (يقول أن ما يصل إليه من حقيقة ضار أو نافع) في دراسة الظاهرة ، أي الفصل بين العلم والتطبيق أو الفصل بين البحث العلمي والتوجيهات المرتبطة بالتطبيق بالمعنى الواسع لهذه الكلمة .

ولقد أثيرت المناقشات بين العلماء حول فصل العلم عن التطبيق في الدراسات الاجتماعية وبصورة خاصة في علم الاجتماع منذ اوجيست كونت . إلا أنها أصبحت موضوعاً للدراسة منذ أن طرح ماكس فيبر في خلافه مع أعضاء جمعية السياسة الاجتماعية عام ١٩٠٤ ضرورة خلو البحث العلمي من الأحكام القيمية ، وهو الخلاف الذي عرف في حينه باسم مساجلات حكم القيمة . فلقد كان من رأي فيبر كما لخصه رالف دارندورف (١٩٦١) إن العلم الاجتماعي بطبيعة دراساته الامبيريقية يتناول الأحكام القيمية للأفراد في علاقاتهم مع بعضهم البعض بالدراسة . ولكن ليس من حق الباحث في العلم الاجتماعي أن يصدر هو أيضاً أحكاماً قيمية على ما يدرسه من أحكام قيمية للآخرين وكأنه واحد منهم فيدخل نفسه كموضوع فيما يدرسه ، فيقول لنا بأن هذا السلوك أو ذاك وأن هذه الظاهرة أو تلك

صحيحة أو معتلة ويجب تقويمها أو المحافظة عليها أو تطويرها . ولقد وقف فيبر وقلة من أعضاء جمعية السياسة الاجتماعية في وجه باقي أعضاء الجمعية ممن كان رأيهم أن الباحث عليه أن يتدخل برأيه فيما يدرسه من ظواهر فيوجهها في مستقبلها ويكون من الأسباب المؤثرة عليها مستقبلاً . ولقد كان الموضوع من الأهمية في ذلك الوقت لدرجة أن فيبر ومؤيديه انفصلوا عن جمعية السياسة الاجتماعية واقتصروا ابتداء من عام ١٩١٢ في عضويتهم على جمعية علم الاجتماع الألمانية (أُنشئت عام ١٩١٠) لممارسة الدراسة العلمية الموضوعية التي لا تربط بين العلم الاجتماعي والتطبيق ، وهو ما كان يريده الآخرون من أن يكون العلم في خدمة أيديولوجية إصلاحية معينة أو سياسة تطبيقية معينة . ولقد كانت جمعية السياسة الاجتماعية في ذلك الوقت تضم المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عموماً وعلماء علم الاقتصاد بصورة خاصة ، وترى في السياسة الاجتماعية إتجاها للتوجيه الإنساني والاجتماعي للعملية الاقتصادية في إطار من مبادىء الاشتراكية الأكاديمية التي لا تمانع في وجود الاقتصاد الحر ولكن في الوقت نفسه تعمل على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ومع أن فيبر يؤيد هذا الاتجاه الأيديولوجي في السياسة الاصلاحية إلا أنه رأى ضرورة فصل العلم عن السياسة التطبيقية حتى لا يختلط البحث العلمي بالعمل السياسي (أو إيديولوجية إصلاحية) مما يؤثر على دقة البحث العلمي . ويرى جيرهارد تسخا (١٩٧٦) أن فيبر لم يضع قانوناً للموضوعية في العلم الاجتماعي وإنما وضع مبدأ عبر عنه فيبر بما يلي « أن العلم الأمبيريقي لا يبغي أن يعلم أي إنسان : ما يجب أن يفعله ، وإنما ما يمكن أن يفعله – وفي بعض الأحيان – ما يريد كمتعامل أن يفعله » .

ومنذ ذلك الحين وعلاقة علم الاجتماع بأحكام القيمة للباحث (والتي تمثل الانتماءات الأيديولوجية جزءاً منها منذ أن أثارها شيلر ومنهايم في العلوم الاجتماعية منذ عشرينيات القرن الحالي) موضوع للاهتمام العلمي تتخذ مرة صورة علاقة علم الاجتماع بالتطبيق ، وتتخذ مرة صورة علاقة علم الاجتماع بالإيديولوجية عندما نسأل هل يمكن تحييد الباحث في البحث العلمي عن ذاتيته أو تشيعه الجماعي ؟ إذا كان من غير الممكن تحييد الباحث فما هو الضرر من أن يقول الباحث برأيه في توجيه الظاهرة خاصة وأن الواقع الاجتماعي واقع متغير يؤثر في توجيهه رأي الباحث حتى لو كان غير متحيز لمفيد أو ضار ، إذ أن مجرد

تأكيده على هذا الجانب دون سواه يؤثر على وعي رجال السياسة في إتخاذ قرارهم وتوجيههم للظاهرة ؟ .

لقد أجمعت كل الآراء أن الموضوعية الكاملة معيار صعب التحقيق لذلك فلقد أصبح المطلب العلمي أن يعي الباحث بتوجيهه الأيديولوجي ويحاول الآخرون أن يفسروا التوجيه الأيديولوجي للبحث حتى يعملوا على نمو المعرفة العلمية الموضوعية دون الأيديولوجية . وهنـــاك إتجاهات منهجية في علم الاجتماع تسعى إلى العلمية أو الموضوعية . وقد يدعى هذا الاتجاه أو ذاك أنه القادر على الدراسة العلمية دون غيره ، وأن ما يجمعه من حقائق يمثل الواقع وليس التوجيه الأيديولوجي الذي يتبناه . وفي هذا المقال محاولة للتعرف على الاتجاهات المنهجية وما تنتمي إليه من توجيه أيديولوجي في موقفها من الموضوعية في بحث الظاهرة الاجتماعية لنوضح ما يمكن أن تلتقي عنده هذه الاتجاهات في الدراسة العلمية ، وما لا يمكن أن تلتقي عنده ، وإلى أي مدى يؤثر عدم الالتقاء على العملية العلميـــة .

وفي رأينا أن التوجيه الأيديولوجي يؤثر على الموضوعية في مرحلة حكم القيمة للباحث في تحليله للنتائج وليس قبل ذلك . ولكي يتضح ذلك فلنسر مع عملية البحث العلمي من بدايتها .

٢ – الموضوعية واختيار مشـــكلة البحث :

يبدأ البحث المستخدم لمنهجية علم الاجتماع كأي بحث علمي بتحـــديد هدف البحث نظرياً كان أم تطبيقياً ، أي لحل خلاف نظري أو لحل مشكلة عملية . وسواء كان البحث هدفه نظرياً أم تطبيقياً فهو يحتاج إلى جانب نظري وجانب امبيريقي . وجانبه النظري يتناول أهمية الموضوع وتعريف مفاهيمه ونتائج الدراسات السابقة حول موضوعه ووضع تساؤلاته وفروضه والمنهج المستخدم في الدراسة . أما الجانب الامبريقي فهو الجانب اللازم لأي بحث إذ لا وجود لدراسة علمية على أساس منطقي – إذ أن مثل هذه الدراسة تعتبر دراسة فلسفية بحته – وإنما لابد أن تؤيد الفروض أو ترفض من خلال دراسة الواقع . وفي الدراسة الامبيريقية قد يعتمد الباحث على العمل المكتبي أو يعتمد على العمل الميداني في حالة عدم توفر المادة اللازمة لبحث الفروض مكتبياً . والواقع أن العمل الميداني ينتهي في صورة مادة

مكتبية إذا نحن راعينا أن العمل الميداني يستخدم طرقاً وأدوات لجمع مادة ثم تجدول إحصائياً في حالة البيانات الكمية وجمل منطقية في حالة المادة الكيفية . ثم يبدأ الباحث مكتبياً في تحليل هذه المادة المجموعة ميدانياً بالإ ضافة إلى ما هو متوفر له مكتبياً من بحوث سابقة ووثائق تاريخية وتشريعات وإحصاءات . ولكن المادة الميدانية لها ميزتها أن الباحث يجمعها عن قصد فيمكن له بذلك أن يوفر لنفسه المادة التي يريدها دون غيرها . ولكنها في الوقت نفسه تتعرض لمخاطر التحيز في جمعها وهي نفس المشكلة التي تواجه المادة التي يحللها مكتبياً . فالتحيز من نفس النوع في الحالتين .

والتحيز الأيديولوجي أو القيمي يبدأ من اختيار مشكلة البحث نفسها . وفي هذا السبيل يراعى أن تكون مشكلة البحث هامة أي مثارة على المستوى الخاص والمستوى العام ، وإن جمع المعلومات حولها يمكن أن نستفيد منه في تحديد الموضوع المثار . كما يراعى ألا تكون من الجزئية بالقدر الذي لا يمكن أن نستفيد منه من المعلومات لإ غفال معلومات أعم منها ضرورية لفهم الجزء ولكن ليست أيضاً بالاتساع بالقدر الذي يجعل عملية جمع المعلومات المحددة الدقيقة المتعمقة مستحيلة التحقيق . كما يجب أن تصاغ المشكلة بصورة تجعل من الممكن جمع بيانات كمية إحصائية وجمل منطقية رياضية محددة المفهوم والمضمون .

ورغم هذه الاعتبارات التي يراعيها الباحث في اختيار مشكلة البحث فالباحث سيكون بالضرورة متحيزاً في اختياره لنوعية المشكلة التي سيختارها . وليس هناك من سبيل لمنع تحيز الباحث في اختيار مشكلة بحثه . وعموماً كما يرى دارندورف (١٩٦١) فمثل هذا التوجيه الأيديولوجي لا تأثير له على موضوعية البحث العلمي نفسه لأن عملية اختيار المشكلة تتم قبل البحث نفسه وليست جزءاً منه . ولا يمكن أن نقول أن هناك موضوعات ممنوع البحث فيها وأُخرى يجب تركيز البحث عليها على الرغم من أن نوعية العمل العلمي تزداد بنوعية اختيارات الباحث لموضوعاته . ولكن هذا الاختيار يتم في مرحلة ما قبل الدراسة العلمية نفسها وتعبر عن رغبة الباحث واهتماماته . وأي توجيه أيديولوجي للباحث لا يمكن أن يؤثر على موضوعية البحث العلمي نفسه ولذلك لا أهمية له على الموضوعية وفي الوقت نفسه لا سبيل للحد منه .

٣ – الموضوعية والبناء النظري للمشكلة :

يلي عملية اختيار مشكلة البحث تصور العامل أو العوامل المؤثرة عليها وهي المتغيرات التي يركز الباحث على دراستها في مشكلة البحث أو موضوعه أو ظاهرته . وهنا أيضاً تتم عملية حكم قيمي للباحث بالتوجيه الأيديولوجي للباحث ويسمي دارندورف (١٩٦١) هذه المشكلة « بالبناء النظري للمشكلة » ، ويعطي لها أمثلة . فعندما يرى ماكس فيبر في ظهور الرأسمالية أثر الكالفينية فقط وليس مثلاً أثر التقدم التكنولوجي ، أو عندما يرى بارسونز تماسك المجتمع نتيجة العوامل المعيارية ولا يعير العوامل البنائية اهتماماً . أو بتعميم أكثر عندما يرى هؤلاء المحافظون عمليات التوازن فقط بينما لا يهتمون بعمليات الصراع أو لا يرونها . هل يمكن أن نطلب منهم أن يحللوا أنفسهم ليفهموا ما يقومون بدراسته ليهتموا بجوانب أخرى ؟ هل يجب أن يكونوا راديكاليين وإلا أصبحوا غير علماء ؟ فكما يقول بوبر (دارندورف ١٩٦١) إن البناء النظري تجريد اختياري من المستحيل أن نمنعه بل من غير المطلوب في البحث العلمي منعه . فمثل هذا التجريد الاختياري هو الذي يثري المعرفة ويجعل للمادة العلمية المتحصلة أهمية ولها لونها الخاص . ومثل هذا التحيز غير ضار على المعرفة العلمية ذلك أن الاختيار المحافظ أو الراديكالي لا يقول لنا بما سيثبته البحث من نتائج إذ أن الذي سيحكم على تأثير العامل المختار كمتغير في البحث هو البحث الامبيريقي نفسه . فكأن البناء النظري للمشكلة مرحلة سابقة على البحث العلمي نفسه ولا تؤثر على الموضوعية العلمية ولا يمكن ومن غير المطلوب صبها في قالب واحد . إنما الخطر كما يقول دارندورف من مثل هذا التحيز في البناء النظري أن نبني عليه أشياء غير منطقية مثل أن نختار عاملاً معيناً لدراستنا ونأتي فجأة ونقول أنه العامل الحاسم . ولكن خطأ هذه النقلة ليس نتيجة الانتماء الأيديولوجي وإنما هي خطأ منطقي في النقلة .

٤ – الموضوعية والإطار المرجعي للبحث :

وضع خاص في البناء النظري لمشكلة البحث في علم الاجتماع بالذات ويمكن أن نسميه « الإطار المرجعي للبحث » يحتله تحيز باحثي علم الاجتماع منذ دوركايم وماكس فيبر وبارتو مرورا بتالكوت بارسونز في كتابه « بناء الفعل الاجتماعي » (بناء التعامل الاجتماعي)

فالعديد من المحدثين . فهم يرون اختيارهم في المقام الأول يقع على العامل المعياري في تأثيره على الحياة الاجتماعية وما يرتبط بها من جزاء على المنحرفين عنها وبكلمات أخرى تعتبر المعايير الاجتماعية وما يرتبط بها من أدوار اجتماعية وعلاقات اجتماعية في نسق معين أو ما يمكن أن نسميه بالنظام الاجتماعي وما ينشأ عنه من انحراف اجتماعي وما يتعرض له من تغير اجتماعي أو تنظيم اجتماعي تعتبر في دراسات علم الاجتماع متغيراً مستقلاً يركز عليه الباحث في دراسته في علاقته بالمتغيرات التابعة المختلفة التي تشكل أي ظاهرة . وليس معنى أنه متغير مستقل أنه العامل الحاسم أو الأساسي أو الأهم وإنما فقط أنه بؤرة الدراسة العلمية المنهجية في علم الاجتماع بينما المتغيرات الأُخرى والتي يكون احدها أو عدد منها في هذه الظاهرة أو تلك أهم أو أكثر فاعلية ولكنها من المنظور الدراسي في علم الاجتماع هي متغيرات تابعة ينظر إلى تأثيرها في المتغير المستقل وتأثرها به دون أن نربط بها حكم قيمة في أهميتها . ومع أن هذا الإطار المرجعي لدراسات علم الاجتماع يميز خطاً رئيسياً في دراسات علماء علم الاجتماع منذ دوركايم وإلى اليوم فهناك إتجاهان آخران يتبنيان إطارين مرجعيين لدراسات علم الاجتماع يختلفان عن الاتجاه سابق الذكر أولهما وأقدمهما يرجع إلى أوجيست كونت ويكاد يرتبط بأغلب دراسات علم الاجتماع منذ نشأته وإلى اليوم هو الاتجاه الذي يرى في علم الاجتماع علماً يدرس علاقة المتغيرات ببعضها البعض وخاصة المتغيرات الحضارية (الثقافية) كالاقتصاد بالأُسرة بالسياسة بالدين ... الخ . فلا وجود لمتغير مستقل ومتغيرات تابعة وإنما يحدد المتغير المستقل ما يتبناه الباحث من هذه المتغيرات متغيراً مستقلاً لدراسته الذاتية . أما الاتجاه الثاني فهو يتبنى النظام الطبقي القائم على أساس اقتصادي اجتماعي ليكون هو المتغير المستقل في أي دراسة في علم الاجتماع . ويعيب دارندورف (١٩٦١) على دراسات علم الاجتماع – أياً كان إطارها المرجعي – ليس تركيزها على دراسة هذا المتغير أو ذاك وإنما ما كان يدعيه علماء علم الاجتماع نتيجة لدراساتهم الأمبيريقية نتيجة خطأ منطقي من أن العامل الذي يدرسونه يعتبر العامل الحاسم . ويعطي على ذلك مثالاً : ففي تجارب هاوثورن اكتشف الباحثون أن تماسك الجماعة غير الرسمية يؤثر على الإنتاج وعلى سعادة الأفراد . وإلى هنا لا اعتراض على ما وصلوا إليه ، إذ أن ما اكتشفوه يمثل حقيقة يمكن أن نتحقق منها دائماً امبيريقياً ، إنما أن يدّعوا – وهو ما فعلوه – أن تماسك الجماعة غير الرسمية هو العامل الوحيد للتأثير على الإنتاج ويتناسون

أهمية الأجر وشروط العمل وعلاقات السلطة في المصنع ، فهذا هو غير المقبول منهم .

ويستخلص من ذلك أن التأثير الأيديولوجي يأتي من الخلط المنطقي وإضفاء العلمية ليس فقط على النتيجة العلمية وإنما على التعميم النظري وطريقة شرح النتيجة . فالتأثير الأيديولوجي يظهر في التعميم الخاطيء لنتيجة محددة على أنها نتيجة عامة وأحادية (وتحت هذا المعنى تأتي كل النظريات آحادية العامل مثل العنصرية والوطنية وعلاقات الإ نتاج . . . الخ) . ويرى دارندورف أن مثل هذا التفسير الأحادي خاطيء تماماً كأي تفسير لا يمكن التحقق منه أو حسمه أمبيريقياً كما أثبت ذلك مثلاً فريدمان بالنسبة للأ بحاث التي أُجريت على مشكلة اغتراب عامل الصناعة والتي لم تتمكن الأبحاث من تأييد وجودها أو عدم وجودها إذ أن هناك أبحاثاً تدعى ذلك وأُخرى تدعى غير ذلك ولا يمكن حسم الموقف امبيريقيا . ويرى دارندورف أن القضاء على هذا التأثير الأيديولوجي لا يكون بأن نظل أيديولوجيين في دراستنا وندعي العلمية وإنما في أن يتمرن الباحثون على الموضوعية بفهم نظريات علم اجتماع المعرفة (العلوم) وبالتحليل النفسي للذات فيما نبحثه ويجب أن يقف الباحث مما يقوله من آراء وما يصل إليه من نتائج موقفاً نقدياً وأن يعي الأيديولوجية التي توجهه في بحثه وأن يعرف الباحث أنه جزء من كل ويقبل النقد الذي يوجهه إليه الآخرون كما ينقد الآخرين من أجل الوصول إلى نظريات تعبر عن نتائج البحوث الموضوعية وليست نظريات تعبر عن انتماءات أيديولوجية .

٥ – الموضوعية والتوجيه التطبيقي للبحث :

والارتباط الحقيقي بين حكم القيمة للباحث وعلم الاجتماع لا يتمثل في المراحل السابقة من مراحل البحث العلمي في علم الاجتماع والعلم الاجتماعي عموماً . وإنما الارتباط الحقيقي يتمثل في الإ جابة على السؤال الآتي : هل نكتفي في البحث العلمي بالوصول إلى حقيقة الواقع أم يجب أن يكون لعلم الاجتماع دور في توجيه المجتمع الذي يتعامل معه ، أي أن نقدم ما يسمى بالهندسة الاجتماعية ؟ ومفهوم الهندسة الاجتماعية أن نقترح ما نراه من أساليب مناسبة لعلاج أو إصلاح أو التأثير على ما نرى من نتيجة البحث العلمي إنه محتاج إلى علاج أو إصلاح أو تأثير في هذا الاتجاه أو ذاك . وواضح أن اقتراح أساليب

العلاج أو الإصلاح أو التأثير تعبر أولاً وأخيراً عن رأي للشخص القائم بها وخبرته ، وواضح أيضاً أن هناك علوماً تطبيقية تعني بتنظير هذه الأساليب معتمدة على تجميع واختبار المقترحات الشخصية في صيغ تعميمية ترشيدية . وواضح أن الهندسة الاجتماعية بهذا المعنى غير ما نذهب إليه من مفهوم الهندسة الاجتماعية في علم الاجتماع . إذ أن ما نعنيه بالهندسة الاجتماعية في علم الاجتماع تنحصر فقط في تشخيص الحالة المحتاجة إلى علاج أو الوضع المحتاج إلى إصلاح أو إلى التأثير عليه ، وهذه هي مهمة العلوم الأساسية ومن بينها علم الاجتماع . ولنفهم ما نعنيه بذلك ففي الطب يقوم الطبيب بتشخيص المرض بناء على كشف وتحاليل تثبت حالة ما يسمى بأنه مريض بداء معين ثم تلى ذلك مرحلة علاج المرض الذي شخصه وهي مرحلة تالية وتعتمد على المعرفة بالمرض كجانب ثم المعرفة بامكانيات علاجه بالأدوية المعروفة للطبيب أو بالعلاج الطبيعي أو بالأشعة أو يقول لا أمل في شفاء المريض . والعلم الاجتماعي الأساسي دراسة لتشخيص أوضاع المجتمع لمعرفة طبيعته وما يتعرض له من حالات تحتاج إلى علاج أو إصلاح أو تأثير . أما العلم الاجتماعي التطبيقي فهو معرفة بوسائل علاج واقعية أو إصلاحه أو التأثير عليه . وعلم الاجتماع من العلوم الأساسية الباحثة عن فهم الواقع أو التثبت منه أو تشخيص ما فيه ، بينما الاشتراكية والإدارة والخدمة الاجتماعية من العلوم التطبيقية أو العلاجية أو الإصلاحية أو التأثيرية . فإذا استخدم المتخصص في علم الاجتماع مفهوم الهندسة الاجتماعية فهو لا يذهب أبعد من مجرد التثبت من الواقع الاجتماعي . وفي هذا السبيل هناك من يقول بأن مهمة عالم الاجتماع تنحصر في تحديد الظاهرة وبيان الأسباب المؤدية إليها أي فهم الظاهرة وهو الاتجاه المعروف بالاتجاه الوضعي ، وهناك من يقول بضرورة أن يبحث العالم في النتائج المترتبة على وجود الظاهرة أي التنبؤ بما سيحدث وهو الاتجاه المعروف بالاتجاه الوظيفي البنائي ،وأما بالنسبة لمعاني إنسانية ومثل عليا يريد تحقيقها أي تغيير ما هو قائم وهو الاتجاه المعروف بالاتجاه الراديكالي (في مقابل الاتجاهين السابقين إذ يطلق عليهما عادة الاتجاه المحافظ) .

ولنفرض الآن أننا ندرس ظاهرة التدريب المهني في مصر ، وعرفنا العوامل المؤثرة عليها أو العامل الذي اهتممنا بدراسته والعوامل التابعة المؤثرة عليه وخرجنا بنتيجة ولتكن أن المستوى الاقتصادي الاجتماعي عامل مؤثر على التدريب المهني في مصر ، فأغلبية الإقبال على

على التدريب المهني (سواء في ظل نظام الصبية في الشركات أو نظام التلمذة الصناعية أو النظام التقليدي للإعداد المهني أو التعليم الفني العام) بين أبناء مستويات اقتصادية دنيا ويقل الإ قبال في المستويات المتوسطة ونادراً ما تكون في المستويات العليا . أو أن الإ قبال على التدريب المهني ظاهرة مصاحبة لانخفاض المستوى الاقتصادي الاجتماعي . وإذا ما سألنا عن أسباب إقبال المستويات الدنيا على التدريب المهني وإدبار المستويات العليا فنعرف أن إنخفاض الدخل وما يرتبط به من عدم الرغبة في التعليم العام هما السببان الرئيسيان .

يتصور البعض أن من مهمة علم الاجتماع أو الباحث في علم الاجتماع أن يقول لنا مثلاً كيف يمكن لنا مساواة إعداد الطبقات المختلفة في الإ قبال على التدريب المهني أو أن يقول لنا كيف يمكن أن نرفع مستوى دخل المستويات الدنيا وما يرتبط بها من عدم رغبة في التعليم العام لنقلل من نسبة إقبال المستويات الدنيا على التدريب المهني أو بواقعية أكثر كيف نجعل الإ قبال على التدريب المهني غير مرتبط بالدخل المنخفض وعدم الرغبة في التعليم وإنما بمن له قدرات فطرية للقيام به وليس له قدرات فطرية للانتماء لتنظيم تعليمي آخر . ومن جهة أخرى قد يقول لنا البعض مثلاً يجب أن يقول لنا عالم علم الاجتماع هل نتوسع في التدريب المهني في مجتمع ينخفض فيه الدخل وما يرتبط به من عدم الرغبة في التعليم العام أم نتوسع في التعليم العام وكيف نستفيد من هذه الحقيقة في تصور خصائص المتدربين على برامج التدريب المهني اللازمة . والبعض يرى أن الباحث في علم الاجتماع يجب ألا يقول لنا بهذا أو ذاك ويجب أن يقف عند حد إثبات ما وصل إليه من نتائج وإذا طلبنا رأيه في كيفية الاستفادة من هذه الحقائق فليس بصفته العلمية من خلال دوره كعالم باحث وإنما بصفته الشخصية كمنتمي لهذه الأيديولوجية أو تلك أي من خلال دوره كمواطن أو كمستشار تطبيقي أو تنفيذي . فهو في رأيه التطبيقي ليس مزوداً بنتيجة علمية تحدد له الرد في هذا الاتجاه أو في ذاك . وإنما هو معبر عن رأيه الشخصي وانتمائه الأيديولوجي بالنسبة لرأيه التطبيقي . وهنا يفارق إنتماءه العلمي ليكون مصلحاً أو مواطناً .

وقد تكون هناك تنوعات أخرى لهذه الاتجاهات الثلاثة التي أشرنا إليها في موقف عالم علم الاجتماع من التطبيق ولكنها تنوعات فرعية على هذه الاتجاهات الرئيسية كما أتصورها والتي استخلصتها من الاتجاهات الأيديولوجية الثلاثة حول علم الاجتماع والتطبيق والتي

تتردد في تراث علم الاجتماع والتي يمكن أن نعطي كلاً منها التسمية المتعارف عليها : فالاتجاه الأول الاتجاه الراديكالي والاتجاه الثاني الاتجاه الوظيفي والاتجاه الثالث الاتجاه الوضعي . وعلى الرغم من أن بعض هذه الاتجاهات ترتبط بمسميات أُخرى كالماركسي والنقـــدي بالنسبة للراديكالي ، والمحافظ للوظيفي والوضعي ، إلا أن في مجال علاقة علم الاجتماع بالتطبيق يمكن أن نستخدم مسميات الاتجاهات التي أخذنا بها لأنها أكثر تعبيراً عما يتضمنه كل إتجاه ، إذ أن الألفاظ الأُخرى ترتبط بمعاني أُخرى في التحليل المنهجي لعلم الاجتماع .

وإذا نظرنا لهذا الموضوع تاريخياً فسنجد أن التراث النظري في علم الاجتماع كان يؤكد الاتجاه الوضعي منذ اوجيست كونت وإلى نهاية العشرينات من القرن الحالي ليبدأ ظهور الاتجاه الوظيفي وينتشر دون أن يقضي على الاتجاه الوضعي ، ثم ليبدأ الاتجاه الراديكالي من نهاية الخمسينيات دون أن يقضي على الاتجاهين الآخرين .

٥ – (١) الاتجـــاه الوضعي (البحث العلمي لفهم الواقع فقط)

فاوجيست كونت ذهب في كتابه دروس في الفلسفة الوضعية إلى أن الواقع الاجتماعي كالواقع البيولوجي خاضع لحالة سوية يمكن لنا أن نتعرف عليها بالدراسة . وهذه الحالة السوية للمجتمع ليست ثابتة وإنما هي متطورة وخاضعة لقواعد يمكن التثبت منها . فكما أن الطفل يتطور إلى أن نميزه بأنه شاب ثم إلى أن نميزه بأنه كهل فهو في كل هذه المراحل يخضع لقوانين ثابتة بمعنى أنه يمكن التثبت منها بالنسبة لكل إنسان ، ولكنها متطورة بالنسبة لكل منهم على حدة كإنسان فرد ، كما أن حالته الصحية تعتبر سليمة بالنسبة لكل فترة عمرية على حدة بالنسبة لكل الأفراد في هذه المرحلة العمرية ، فنفس الشيء بالنسبة للمجتمع فرغم تطوره خاضع لوضع سوى يناسب كل مرحلة من مراحل نموه . ومهمة علم الاجتماع عند كونت هي التثبت من حقائق الوضع السليم للمجتمع الإ نساني في مرحلة نموه المعاصرة وكشف مواطن علته حتى يمكننا أن نقترح كخطوة تالية على ذلك ومنفصلة وسائل لعلاج ما يتعرض له من أمراض . لذلك طالب كونت بضرورة فصل الدراسة الأساسية في علم الاجتماع عن التطبيق للتثبت من الحالة السليمة للواقع الاجتماعي والحالات التي يتعرض فيها لما يمكن أن نعتبره مرض أو يحتاج فيها إلى أن نعمل على إصلاحه .

ولقد أكد هذا الاتجـــاه مرة أُخرى ماكس فيبر عندما أهتم في العديد من مقالاته ومناقشاته بأن يفصل الدراسة العلميـــة عن السياسة التنفيذية أو التطبيقية فهو كما سبق أن عرضنا لا يرى أن مهمة العلم تعليم الناس ما يجب أن يفعلوه وإنما العلم هو معرفة ما يفعله الناس وفهمه وفهم ما يمكن أن يفعلوه . والفرق بين فيبر وكونت أن الإصلاح عند كونت يمثل علماً أو مرحلة منفصلة من العلمية تستخدم نتائج البحث العلمي ووسائله في تحقيق أهداف الإ صلاح الاجتماعي المحددة علمياً بينما فيبر كان يرى أن سياسة التنفيذ أو التطبيق ، وأن الاستفادة من نتائج البحث العلمي لا يمكن أن تكون في ذاتها علماً لأن سياسة التنفيذ تحكمها أهواء الأفراد وأيديولوجياتهم وإمكان تقبل الواقع الاجتماعي لها أو بمعنى آخر هي مرتبطة بإرادة الأفراد الحرة التي لا يمكن أن نملي سياستهم التنفيذية . ففيبر لا يعتقد ككونت أن الإصلاح الاجتماعي يمكن أن يكون علماً في يد العلماء يسير حركة المجتمع ويلغي حرية الأفراد ، وإنما يعتقد أن حقائق العلوم ستعمل على إيجاد الإ نسان الترشيدي الذي يمكنه أن يسير حركة المجتمع في طريق الإ صلاح الاجتماعي .

ويمثل الاتجاه الوضعي من المفكرين المعاصرين هانز ألبرت عندما يرى (جيرهارد تسخا ١٩٧٦) أن حكم القيمة للباحث هو تفضيل من الباحث لرأي أو سلوك أو ظاهرة مبحوثة على غيرها . ولما كان هذا التفضيل ليس وصفاً لواقع وانها هو تصور لما يجب أن يقوم به الأفراد أو الموافقة عليه أو رفضه ، فهو ليس من جوانب الدراسة العلمية في العلوم الاجتماعية لأن مهمة العلوم الاجتماعية دراسة ما بين الأفراد من معايير يمكن التثبت منها وتضيف إلى معلوماتنا عن الواقع ، وليس إصدار أحكام (آراء شخصية) على ما بينهم ، لأن إصدار الأحكام موقف مع الباحث لا يعبر عن الواقع .

ورغم ما في موقف أنصار هذا الاتجاه من رغبة في الارتباط بالواقع والتعبير عنه كمهمة علمية أساسية ، إلا أن ما لا يراه أنصار هذا الاتجاه أن من متطلبات التعبير عن الواقع أن نحكم حـــكم قيمة يفرضه الواقع . إذ لا يكفي مثلاً في الدراسة العلمية أن نقول أن ١٠ ٪ يسلبون أنفسهم الحياة بأيديهم (ينتحرون) وإنما نحن في حاجة أيضاً أن نقول أن أفراد المجتمع يعتبرون الانتحار سلبية من الأفراد في مواجهة صعاب الحياة وأن ١٠ ٪ منهم انحرفوا عما هو متعارف عليه . فالانتحار خطأ من وجهة نظر أفراد المجتمع . وفي حكم القيمة

المقدم من الباحث لسنا أمام حكم قيمة من الباحث وإنما الباحث أداة لإدراك حكم قيمة يصدره مجتمع ما ويمكن لأي باحث في هذا المجتمع أن يتثبت من هذه الحقيقة . فنحن لا نخرج على مبدأ الموضوعية والعلمية في العلوم الاجتماعية بمثل هذا الحكم القيمي النابع من مجتمع ما بل إن مثل هذا المطلب دعا إليه اوجيست كونت رائد أنصار الاتجاه الوضعي عندما جعل من مهمة العلم الاجتماعي (الذي هو عنده علم الاجتماع فقط) دراسة الواقع لتحديد مواطن العلاج أو الإصلاح بما تقبله طبيعة الاجتماع الإ نساني ، ولكن بصورة مبهمة وهو ما توصل إليه رائد الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع أميل دوركايم .

٥ – (٢) الاتجاه الوظيفي (البحث العلمي للتنبؤ بسير الأحـــداث)

لقد رأى أميل دوركايم أن العلم الاجتماعي (وهو عنده علم الاجتماع فقط لأن علم النفس الاجتماعي ليس إلا شبيهاً بالعلم الاجتماعي ولا وجود لعلوم اجتماعية أُخرى إلى جانبهما) يجب أن يدرس إلى جانب وصف الظاهرة أو تحديد أبعادها ، وإلى جانب دراسة أسبابها أو العوامل المؤدية إليها – وهما الجانبان المتعارف على دراستهما علمياً إلى عصره – رأى ضرورة أن يضم إليها جانب ثالث في الدراسة العلمية وهو وظيفة الظاهرة أو الآثار الناتجة عن وجودها أو المترتبة عليها . واهتم دوركايم في البحث عن الآ ثار المترتبة على وجود الظاهرة أو الموضوع أو المشكلة والتي هي مهمة علمية أن يبحث عن هذه الآ ثار في شكل اجتماعي معين أي فيما أسمى بعد ذلك في بناء اجتماعي معين . فقواعد السلوك الاجتماعي المميزة للظواهر الاجتماعية تختلف باختلاف البناء الاجتماعي . وما هو متشابه ليس لعموم قواعد السلوك الاجتماعي – والتي سميت فيما بعد بالأ نماط الاجتماعية ثم بالمعايير أو القيم والمعايير الاجتماعية – في الأبنية الاجتماعية المختلفة ، وإنما لتشابه الظروف المؤدية لتشابه قواعد السلوك الاجتماعي في بنائين اجتماعيين أو أكثر وهو ما يفسر الاختلاف في قواعد السلوك الاجتماعي من مجتمع إلى آخر وفي الوقت نفسه يفسر وجود التشابه أحياناً . فالأساس هو الاختلاف في قواعد السلوك الاجتماعي وهو ما اثبتته الدراسات الانثروبولوجية والمقارنة. ولذلك أهتم دوركايم في دراسته لوظيفة الظاهرة الاجتماعية (أو وظائفها) أن يدرس هذه الوظيفة بالنسبة لبناء إجتماعي محدد . ومن هنا كان اهتمامه بتحديد أشكال الجماعات الإ نسانية والتي بناها على أساس مرفولوجي والذي طور من بعده لبنائها على أساس من فكرة

النسق الاجتماعي . فتمييز بناء اجتماعي عن غيره لا يقوم على أساس مرفولوجي بقدر ما يقوم على أساس تمييز مجموعة من المعايير لجماعة من الأفراد عن غيرها من الجماعات وهي معايير خاصة بهم وحدهم وتنطبق عليهم دون سواهم في إطار من نسق نسبي .

ولقد جاءت دراسة دوركايم الامبيريقية عن الأشكال الأولى للدين مطبقة لهذه الفكرة . فبعد أن حدد ظاهرة التوتية ودرس الأسباب المؤدية إليها في جماعات استراليا المتخلفة ، اهتم أن يوضح لنا الآثار المترتبة على وجودها بين أفراد هذه الجماعات بالذات دون أن يعمم نتائجه على الجماعات التاريخية وجماعات الأديان السماوية ، وقصر تعميمه على الجماعات المتخلفة التي تتشابه ظروفها وظروف جماعات استراليا المتخلفة .

فدوركايم لم يقف موقف الرافض من الاتجاه الوضعي في حكم القيمة لأنه سلم بأهمية هذا الاتجاه للدراسة العلمية ولكنه أضاف إليه وفي إطاره اتجاهاً جديداً يهتم بجانب جديد متفقاً تماماً مع مباديء الدراسة العلمية الموضوعية في العلوم الاجتماعية وهو البحث عما بين الأفراد من معايير ولكن فيما يخص حكمهم القيمي من واقعهم دون أن يربط هذا الحكم القيمي برأي الباحث الشخصي أو انتمائه الأيديولوجي إن كان فيما يفعلونه صواب أم خطأ . إذ أنهم هم أنفسهم الذين يحكمون على ما بينهم بأنه صواب أو خطأ ، يريدونه أو يريدون إصلاحه .

ومنذ عشرينات القرن الحالي اتجهت الدراسات الأمبريقية النظرية إلى تأكيد أهمية الدراسات الوظيفية البنائية كأسلوب للدراسة العلمية القريبة من حاجات التطبيق واللازمة لتشخيص الواقع الاجتماعي . وعلى المستوى النظري ظهرت خلافات حول تحديد وظيفة الظاهرة الاجتماعية . فلم ير مثلاً تالكوت بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي (دارندورف ١٩٦١) في وظيفة الظاهرة الاجتماعية غير وظيفتها الاجتماعية فقط أي أثرها في إنتاج الضغط الاجتماعي والقهر الاجتماعي على سلوك الأفراد ، إذ أنه ربط بين علم الاجتماع كعلم متميز في إطار مجموعة العلوم الاجتماعية وأن مهمته دراسة ما في الظاهرة الاجتماعية من قهر اجتماعي على سلوك أفرادها متغافلاً عن وظائفها الأُخرى التي هي موضوعات للدراسة في العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاقتصاد والسياسة والدين . . . الخ .

أما الخلاف بين مالونفسكي وراد كليف براون (جورج هومنز ١٩٥٠) فكان حول وظيفة الظاهرة بالنسبة للفرد أو بالنسبة للجماعة ، فبينما يركز مالونفسكي على وظيفة الظاهرة وآثارها على الفرد يركز راد كليف براون على وظيفة الظاهرة أو آثارها على الجماعة .

أما روبرت ميرتون (١٩٤٩) فلقد أوضح أن الظاهرة قد تؤدي وظيفة في البناء الاجتماعي وقد تؤدي وظيفة مضادة وهو هنا يؤكد أن الآثار الناتجة عن الظاهرة قد تكون إيجابية في تماسك البناء الاجتماعي وقد تكون سلبية في تماسكه أو تؤدي إلى تفككه .

غير أن وجهة نظر الوظيفيين وإن كانت خطوة أكثر تقدماً من وجهة نظر الوضعيين في الاستفادة من المنهج العلمي بما يفرضه من مبدأ الموضوعية في العلم الاجتماعي عندما بحثوا عن الآثار المترتبة على الظاهرة بنظرة موضوعية ليس فيها من حكم القيمة الشخصي أو الأيديولوجي للباحث إلا ما يعبر عن واقع ما يحكم به الأفراد المدروسون أنفسهم على وضع الظاهرة بينهم ، على الرغم من ذلك فلقد وقف الاتجاه الوظيفي (رغم تنبؤه بسير الأحداث) ومن قبله الاتجاه الوضعي موقفاً لا يمكنه من تفسير ما يقوم في الحياة الاجتماعية من تغير ، فإذا كان الأفراد يحكمون على ظاهرة ما بأنها وظيفية أو ضد الوظيفة أو حتى لا وظيفية فذلك بما يسود بناءهم الاجتماعي من معايير مسيطرة . فالظاهرة صواب أو خطأ بالنسبة للمعيار المسيطر . فالنتيجة دائماً لا يمكن تفسيرها إلا من الواقع المسيطر . فإذا كان هناك صراع على المعايير المسيطرة فستفسر النتيجة فقط من خلال الواقع المسيطر الذي قد لا يكون مسيطراً في المستقبل لغلبة الاتجاه الآخر في المعايير المتصارع حولها ، كما أنها وهو الأهم ستفسر من خلال واقع قد يكون ضد مصلحة بعض أفراد المجتمع بل وأغلبهم أحياناً بل وضد مصلحة الجماعة على المدى الطويل في أحيان أخرى .

غير أن الاتجاه الوظيفي وإمكانياته لم ترض عدداً من الباحثين في العلم الاجتماعي فالبحث العلمي يجب أن يعبر عن حرية البحث العلمي فتكون المعلومات العلمية متاحة للجميع ويجب ألا تؤثر عليها السلطة أياً كانت هذه السلطة بل ويجب ألا تكون الحقيقة العلمية ملكاً خاصاً للباحث يستثمرها كيفما يريد وإنما يجب أن تكون تراثاً إنسانياً لا يعترف

بحدود الوطن ولا الطبقة ولا الدين ولا المذهب السياسي ولا المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها بل ولا المصلحة الشخصية للباحث . يجب أن يقدم الباحث النتائج فور الوصول إليها للجميع وتنتشر بين الجميع ليستفيد منها كل من يريد . فيجب ألا يتأخر الباحث بما يصل إليه من نتائج ويجب ألا تخدم الصديق دون العدو . مثل هذه المثالية في البحث العلمي دفعت عدداً من الباحثين إلى نقد مؤسسات البحث العلمي وطرق تمويلها واستخدامها لنتائج الأبحاث ونقد الباحثين وانتماءاتهم الأيديولوجية وأثرها على التطبيق لنتائج البحث العلمي .

٥ – (٣) الاتجاه الراديكالي (البحث العلمي للتغيير)

ولقد كان س . ر . ميلز من علماء علم الاجتماع الذي تبنى هذه القضية في كتاباته التي بدأت بكتابه عن « التصور السوسيولوجي » (١٩٥٩) فنقد استخدامات علماء علم الاجتماع للوظيفية في البحث العلمي وطبيعتها في جعل الباحث أسيراً للسلطة ، وجعله محافظاً على الوضع القائم دون المساهمة في نقده ناهيك عن تغييره إلى وضع أفضل على أساس سبر أغوار الواقع بما فيه من حقائق أي براديكالية . ولقد جاءت الراديكالية في علم الاجتماع كاتجاه جديد يحاول أن يحقق ما لم تحققه الوظيفية في البحث عن الحقيقة في جانب لم تتمكن الوضعية ولا الوظيفية من كشفه في ظل المنهج العلمي . فالى جانب تحديد الظاهرة وبحث أسبابها ووظيفتها بالنسبة لبناء اجتماعي محدد ، أرادت الراديكالية تحرير الوظيفة من بنائية الوضع القائم المسيطر إلى بنائية التغير والمستقبل . . فلم ترفض الراديكالية موضوعية الوضعية ولا موضوعية الوظيفية وإنما أرادت أن تضيف موضوعية الراديكالية . ومن خلال كتابات ميلز لا يمكن أن نتعرف على الاتجاه العلمي الذي يمكن أن تتبناه الراديكالية كاتجاه جديد في الوصول إلى حقائق علمية موضوعية في واقع متغير له مستقبل ، إذ أن كتابات ميلز كانت نقداً له ما يبرره للوظيفية في تعرفها على واقع المجتمع الأمريكي . ولكن أهمية ميلز تتمثل في أنه مهد الطريق لعدد من المفكرين في أوروبا ثم في الدول النامية لنقد الوظيفية ونقد واقع المجتمعات الغربية والنامية .

ووجد الماركسيون في نقد الوظيفية ونقد المجتمعات الغربية والنامية فرصتهم لكسب شباب الدارسين لعلم الاجتماع لنقد تراث علم الاجتماع التقليدي كله وتحويله إلى العلم

الاجتماعي الوحيد في نظرهم وهو المادية التاريخية بما فيها من نظرة راديكالية لتوجيه الواقع إلى بناء مستقبلي . ولقد نجح الاتجاه الماركسي في تركيز كثير من علماء الاجتماع على العامل الاقتصادي في الاجتماع الإنساني كعامل مستقل في الدراسات بدلاً مما كان سائداً من إعتبار العامل الاجتماعي المتمثل في المعايير الاجتماعية والرقابة الاجتماعية عامل دراسياً مستقلاً في دراسات علم الاجتماع . إلا أن الاتجاه الماركسي بالنسبة للنظرة المستقبلية وقياس وظيفة الظاهرة في بناء متغير مرتبط بما أسموه بالاشتراكية العلمية للوصول إلى المجتمع الشيوعي لم تجد انتشاراً بينهم ذلك أن من كتبوا في الاتجاه الراديكالي لم يشاءوا أن يخرجوا بحرية الباحث من سيطرة السلطة القائمة إلى أسر حريته في سيطرة أيديولوجية دجماتيقية .

وكان من بين الراديكاليين الذين حاولوا أن يضعوا تصوراً لبناء مستقبلي غير البناء الماركسي تقاس على أساس منه وظيفة الظواهر ويتيح للباحث حرية البحث العلمي دون قيود السلطة القائمة رالف دارندورف . فهو يدعي أن المشكلة الأساسية في علم الاجتماع هي البحث عن أصل عدم المساواة بين الناس ، وإلى أي مدى يكون المجتمع أساساً لعدم المساواة بين الناس . وإذا درسنا وظيفة الظاهرة فيجب أن تكون بالنسبة لوظيفتها في تحقيق عدم المساواة في الأبنية الاجتماعية الكبيرة « المجتمعية » .

ولقد ربط عدد من علماء علم الاجتماع في الدول النامية وظيفة الظاهرة بما تساهم به في تحقيق التنمية الاجتماعية على المستوى المجتمعي ، والبعض على مستوى المجتمع المحلي وهو ما نجده في كتابات سمير أمين ومحمود عودة . ومع أن مفهوم التنمية الاجتماعية مختلف حول تحديد مضمونه بين زيادات كمية وكيفية في الجوانب غير الاقتصادية البحتة المتصلة بالإنسان واجتماعه مثل الصحة والتعليم والسياسة وبين تحقيق المساواة الاقتصادية في الدخل وما هو متاح من فرص فيه للفئات الاجتماعية المختلفة ، إلا أن وظيفة الظاهرة أو عدم وظيفتها بمعنى عام يقاس بقدر مساهمتها في التنمية الاجتماعية الشاملة في بناء اجتماعي محدد ، وهو عادة مجتمعي (اى مكرو وليس ميكرو) . ومعنى ذلك أن وظيفة الظاهرة لا تقاس بمعايير قائمة مسيطرة في البناء الاجتماعي ، وإنما بما تحققه من تنمية إجتماعية لهذا البناء الاجتماعي . ولقد أصبح هذا الهدف متعارفاً عليه بين الجماعة العلمية في العلوم الاجتماعية عموماً وهو هدف يحرر الباحث من سيطرة السلطة القائمة وإن لم يحررها من أيديولوجية الباحث : فمفهوم التنمية الاجتماعية غير متفق عليه . فبينما يراه الغربيون في

التحديث على النموذج الغربي ، يراه الماركسيون في الاشتراكية العلمية كنموذج يأملون في إقامته ، ويراه بعض الباحثين الوطنيين في الدول النامية في نموذج ثالث لم تتحدد بعد ملامحه ولكن له شروط خاصة تميز منها حتى الآن أن تكون التنمية متلافية قدر الإمكان سيطرة الدول المتقدمة على مستقبل الدول النامية وأن يتحقق قدر من العدالة وتساوى الفرص للفئات الاجتماعية في المجتمع من الحصول على عائد مناسب من الدخل القومي وثالثها أن تأخذ من نماذج الدول المتقدمة في التحديث وفي الأيديولوجية ما يتفق وواقع وآمال شعبها .

والاتجاه الراديكالي وإن كان لا ينكر موضوعية الاتجاه الوضعي والوظيفي إلا أنه يحاول أن يوجه الموضوعية العلمية إلى آفاق جديدة وقفت الوضعية والوظيفية من خلال حدود منهجها دون القدرة على ضمها بموضوعية إلى القدرة العلمية على تفسير وفهم جوانب يهمنا أن تشملها نتائج البحث العلمي .

فالراديكالية ليست ضد الوضعية أو الوظيفية وإنما تمثل إتجاها متفوقاً عليهما في ضمه جوانب للبحث العلمي لم تقوم الاتجاهات الأُخرى على ضمها . وليس كما يتصور البعض أن الاتجاه الراديكالي يرفض إمكانيات الاتجاه الوضعي والاتجاه الوظيفي ، وإنما يضيف إليها. فالبحث العلمي يعتمد – ولحد ما – على ما أسماه توماس كون (يورجن فالتر ١٩٧٩) « الثورة العلمية » . وفي الثورة العلمية يسود إتجاه يحاول الباحث من خلاله تفسير الظاهرة موضوع علم من العلوم . ويستمر هو الاتجاه المسيطر في التفسير إلى أن يقف عاجزاً أمام تفسير بعض جوانب هذه الظاهرة فيبدأ ظهور محاولات مخالفة للاتجاه السائد تأخذ من الاتجاه السائد إمكانياته التفسيرية ولكن تحاول أن تعدل فيها وتضيف إليها ما يمكنها من تفسير ما عجز عن تفسيره الاتجاه السائد ، إلى أن تنجح إحدى هذه المحاولات في إيجاد بديل يمكن الاعتماد عليه في التفسير بدلاً من الاتجاه السائد ، لتبدأ مرحلة صراع بين الاتجاه السائد والاتجاه الجديد الذي تمكن من استيعاب الاتجاه السائد وأضاف إليه قدرته على تفسير جوانب جديدة في الظواهر موضوع الدراسة في العلم ، وفي هذه المرحلة يحاول الاتجاه السائد أن يعدل في مواقفه بقدر الإمكان فتستمر له السيادة بعض الوقت لكن الاتجاه الجديد ينمو أيضاً بسرعة ويبلور من قدراته على التفسير إلى أن يسود الاتجاه الجديد . ويستمر الاتجاه الجديد في السيادة إلى أن يقف عاجزاً أمام جوانب من الظواهر موضوع الدراسة في العلم

لا يمكنه من خلال منطلقاته الأساسية أن يفسرها لتبدأ من جديد مرحلة محاولات مناهضة إلى أن تقدم إحداها تفسيراً مقنعاً لهذه الجوانب وغير رافضة لما في الاتجاه السائد من قدرات على تفسير الواقع .

وهذا هو بالفعل ما يمكن أن نرجع له ما حدث في علم الاجتماع بالنسبة لاتجاهاته التطبيقية فهي من سيادة الوضعية إلى سيادة الوظيفية إلى مرحلة صراع بين الوظيفية السائدة والراديكالية الجديدة . ولكن لي أن ألاحظ على هذا الأسلوب في نمو المعرفة العلمية أن سيادة إتجاه جديد لا تلغي تماماً إتجاهات سبق أن سادت كما أنها لا تمنع من قيام محاولات جديدة .

ولنعود مرة أخرى إلى الاتجاه الراديكالي في التطبيق في علم الاجتماع فنلاحظ أنه رغم الاهتمام المتزايد به مازال عاجزاً عن تقديم بديل كامل للاتجاه الوظيفي . فحتى مع الاعتماد على التنمية الاجتماعية أساساً نقيس على أساسه وظيفة الظواهر ومدى سلبيتها وإيجابيتها فيجب أن يكون الباحث بوعي بالوظيفة الاجتماعية للظواهر بالنسبة للتنظيم الاجتماعي القائم ولا يستهويه التفسير على أساس من فاعليتها في التنمية فينسى حقيقة ما في هذه الفاعلية من سلبية بالنسبة لوظيفتها في التنظيم الاجتماعي القائم ، ذلك أن القوى الاجتماعية المسيطرة على الظاهرة ستقف ضد التفسير المناهض لها ويصبح القياس بالتنمية ضرباً من الاوتوبيا في الإصلاح الاجتماعي . ولعل هذا الموقف هو ما وصفه عاطف غيث « بالراديكالية الخيالية » . ولتلافي مثل هذه الراديكالية الخيالية فعلى الباحث أن يعتمد على التفسير الوظيفي بكامل واقعيته العلمية مضيفاً إلى بحثه محاولة الربط الراديكالي بالتنمية الاجتماعية فيعرى ما في الواقع من هوة بين الواقع الوظيفي وآمال الشعوب في التنمية الاجتماعية .

وأخيراً إذا كان الاتجاه الراديكالي يربط بين وظيفة الظاهرة والتنمية الاجتماعية كمبدأ يرتضيه أغلب علماء علم الاجتماع كمقياس يحرر الباحث من سطوة السيطرة الواقعية والأيديولوجية الدجماتيقية ، فليس معنى ذلك أن غير الراديكاليون بهذا المعنى ليسوا علماء علم اجتماع أو نتشكك في علميتهم لمجرد أننا نرفض إتجاههم الأيديولوجي ذلك أن الاتجاه الأيديولوجي مسألة شخصية للباحث له أن يوظفها كيفما شاء بشرط ألا تؤثر على

موضوعية البحث العلمي أو أن تكون آراؤه في كلها أو أجزاء منها ذاتية يدعي أنها علمية ولا تلتزم بالموضوعية ذات الأُصول العلمية .

٦ – الخلاصـــــة :

الموضوعية مبدأ عام للبحث العلمي ويجب أن نتحاشى الآثار المؤثرة على الموضوعية نتيجة للتوجيه الأيديولوجي في البحث العلمي . ويتمثل التوجيه الأيديولوجي في كل من اختيار مشكلة البحث والبناء النظري للبحث وفي الإطار المرجعي للبحث وفي التوجيه التطبيقي للبحث . ولا يمكن منع الباحث من انتمائه الأيديولوجي ولكن هناك ضوابط يجب أن يراعيها الباحث من أجل تحقيق الموضوعية وخروجه بنتائج علمية وليس وجهة نظر دجماتيقية ، ولقد أشرنا إلى ضوابط متفق عليها بالنسبة لاختيار مشكلة البحث وللبناء النظري له والإطار المرجعي ، ثم ناقشنا صعاب ومراحل الضبط لأثر التوجيه التطبيقي للبحث وأن التوجيه التطبيقي للبحث لا يجب أن يقف عند حد إقرار الواقع وفهمه وإنما يمكنه بموضوعية أيضاً أن يقول لنا ما هو خطأ وما هو صواب أي يتنبأ بسير الأحداث وذلك في ضوء البناء الاجتماعي القائم ثم و في ضوء بناء اجتماعي متطور يلتزم فيه الباحث بهدف التنميـــة الاجتماعية أي بالعمل على تغيير الواقع .

مراجـع

Ralf Dahrendorf, Gesellschaft und Freiheit, Zur soziologischen Analysee der Gegenwart, Samlung Piper, R. Piper & Co. Verlag 1961. S. 27 — 48, S. 49 — 84, S. 85 — 111.

Juergen W. Falger, Die Behaviorismus-Kontroverse in der Amerikanischer Politikwissenschhaft, in Koelner Zeitschrift fuer Soziologie und Sozialpsychologie. 31 Jahrgang 1979 Left 1, Westdeutscher Verlag GmbH, Opladen 1979. S. 1 — 24.

George C. Homans, The Human Group, New York 1950, dtsch. Theorie der sozialen Gruppe, Westdeutscher Verlag, Koeln und Opladen 1960. S. 259 — 263.

Peter Chr. Ludz, Ideologie und ein Neubeginn, in KZfSS 29 Jg 1977 Heft 1, Westdeutscher Zerlag GmbH, Opladen 1977. S. 1 — 31.

Robert K. Merton, Social Theory and social Structure, The Free Press of Glence 1949.

C. Wright Mills, The Sociological Imagination, New York 1959, dtsch Kritik der soziologischen Denkweise, Soziologische Texte 8, Luchterhand 1963.

Gerhard Zecha, Wie lautet das "Prinzip der Wertfreiheit"? , in KZfSS 28 Jg 1976 Heft 4, Westdeutscher Zerlag GmbH, Opladen 1976. S. 609 — 648.